مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الإشكاليات السياسية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. احمد شكر حمود الصبيحي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/673
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 11:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الإشكاليات السياسية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

إعداد

أ.م.د. احمد شكر حمود الصبيحي

جامعة الفلوجة / كلية القانون

ملخص البحث

جرى في مقدمة البحث استعراض بداية نشأة الدولة في العراق وكانت بإرادة بريطانية لما للدولة من دور كبير وأهمية في حياة الشعوب والمجتمعات، ثم جرى كذلك الإشارة إلى بعض عوامل انهيارها على يد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣. ثم يتناول البحث الإشكاليات السياسية التي تعرقل خطوات إعادة تأسيس الدولة المدنية في العراق، وقبل التفصيل في الإشكاليات السياسية يتناول البحث في مبحث تمهيدي ماهية الدولة المدنية وخصائصها، وهي تعني المدنية مقابل البداوة أي بمعنى الحضارة والعمران وهي المقابل للعسكرية وللدينية، وهي علمانية قانونية دستورية بمرجعية بشرية تقوم على الفصل بين السلطات ودولة مواطنة وتقوم على التعدد السياسي والحزبي والتنوع في التيارات الفكرية ثقافياً والتداول السلمي على السلطة وأخيراً أنها ديمقراطية.

المبحث الأول يشير إلى غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة وهي من أهم العناصر الغائبة في مشروع بناء الدولة، حيث انه لم توضح في الدستور كما أنها غائبة عن فكر وممارسة الأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة السياسية العراقية.

وتناول المبحث الثاني المحاصصة الطائفية وهي الصيغة التي اعتمدها (بريمر) كآلية لتوزيع المناصب، وكانت حلولاً كارثية على العراق، لأنها أسهمت في وجود ظاهرة التمترس والانقسام الطائفي. وقد رسخت القوى والحركات الطائفية هذه الأوضاع في العراق.

ولا خلاف حول دور المحاصصة في تعويق مؤسسات الدولة في أداء مهامها، كما أنها من العناصر المهمة التي تقف في وجه مشروع بناء الدولة المدنية في العراق، وذلك لصرف القوى السياسية الاهتمام والجهد في ميادين أخرى على حساب السعي لبناء الدولة.

اما المبحث الثالث فقد جرى التأكيد على الديمقراطية التوافقية باعتبارها شكل من أشكال ممارسة السلطة في الدول المتعددة والمتنوعة مجتمعياً.

وجرى الأخذ بها في العراق لتجاوز إشكاليات سيطرة الأغلبية في النظام الديمقراطي، التي غالباً ما تكون أغلبية عرقية أو دينية أو طائفية في المجتمعات غير المتجانسة، وفي ظل

الديمقراطية التوافقية يتم اعتماد ما تفرزه الانتخابات من نتائج وإلى التوافقات السياسية في تقاسم المناصب، وان تطبيقها في العراق قد ابتعد وانحرف عن فلسفتها وإنها عجزت عن تحقيق الاستقرار السياسي.

المبحث الرابع اشار إلى إن إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات هو احد المرتكزات الأساسية للديمقراطية إلا إن وجود هذا الكم الهائل من الأحزاب والتنظيمات السياسية المفتقدة لبرامج سياسية واقتصادية واجتماعية يسهم في تشرذم الحياة السياسية.

أنها تقف عائقاً أمام بناء الدولة المدنية، لأنها تنابذيه تصارعيه تسعى لإقصاء وتهميش الآخر وتعتمد التعصب والتطرف في عملها السياسي.

وفي الخاتمة جرى التأكيد أن النقطة الاساسية في خطوات تأسيس الدولة تتمثل بقيام تواصل وتفاعل حقيقي بين مكونات المجتمع وفي مختلف الجوانب، وهذا الامر من مهام النظام السياسي.

Abstract

It was at the forefront of research review inception State in Iraq and the British will to a State of great role and importance in the lives of people and communities, and also indicate some factors of collapse by the American occupation in 2003. Then search addresses political problems which hinder steps to reestablish civil State in Iraq, before political dilemmas search addresses in detail discussing preliminary State and characteristics of civil, civil means versus a meaning of civilization and urbanism and is opposite the military and religious, secular and constitutional legal human reference based on separation of powers and a State citizen and political pluralism and party-based and diversity in cultural and intellectual currents peaceful transfer to power and finally as democratic.

The first section refers to the absence of State-building and political philosophy is one of the most important missing elements in State-building project, where it has not been clarified in the Constitution as it is absent from the thought and practice of political parties in the Iraqi political arena.

The second section dealt with sectarian quotas and is adopted by Brimmer as a mechanism for the allocation of posts, and disastrous solutions on Iraq, they have contributed to the phenomenon of self determine and sectarian divide. And entrenched forces and sectarian

movements such situations in Iraq.

There is no dispute about the role of sharecropping in obstructing State institutions function, as it's an important element to the project to build the civil State in Iraq, so as to distract the political forces attention and effort in other areas at the expense of nation-building quest.

Either the third episode was consensual democracy as a form of exercising power in multiple and varied community States.

It was introduced in Iraq to bypass problematic majority control in a democratic system, which is often ethnic, religious or sectarian majority in heterogeneous societies, and in a democracy, interoperability is made consequent election results and political consensus in the sharing of positions, and applied in Iraq have receded and deviated from its philosophy and it failed to achieve political stability.

The fourth discourse addressed indicate that the launch of the freedom to form parties and organizations is one of the basic pillars of democracy, but that the presence of this mass of political parties and organizations that lack of political, economic and socia

المقدمة:

ان واقع تصدع الدولة العراقية وفشلها وتحولها إلى شبه دولة، وصورة لنمو دويلات تسمى بالأقاليم مدعومة من قبل عواصم إقليمية ودولية، وهذا تحدي هائل امام النخب السياسية والثقافية، ويشكل حافزاً للتحرك لبناء دولة مدنية تتجاوز الإخفاق العام لحياتنا ووجودنا، وسد الفراغ الثقافي والشلل الفكري لواقعنا بمشروع سياسي وطني بناء.

ان عدم اكمال عملية بناء الدولة جعلها تعاني العديد من الازمات كأزمة الشرعية وازمة الهوية وازمة التغلغل وازمة الاندماج والتكامل وفي ظل هذه الازمات عانت الدولة من تأكل شرعيتها وقد سقطت بعد الذي حصل في ٩ نيسان ٢٠٠٣.

ان انجاز عملية بناء الدولة من شأنه ان يوفر الحاضنة لعملية بناء كل من النظام السياسي والمجتمع المدني، ومن جانب اخر ان عملية بناء الامم كانت في الغالب من مهمات الدولة وليست تطوراً اجتماعياً ثقافياً اقتصادياً سياسياً ذاتياً، لأنه قد ينحرف عن المسار لأسباب مختلفة او يكون بطيئاً جداً نتيجة لعراقيل تقف في طريقة.

ان النظام السياسي الذي قام عام ١٩٢١ قد سعى في بداية تأسيسه على أيجاد وترسيخ المؤسسات التي تحقق تسلطه والحماية له، وليس لخدمة المجتمع وحمايته.

وانشغل بتثبيت أركانه، لذلك أندفع إلى تضخيم أدواره ووظائفه على حساب ما كان يفترض أن يقوم به من أدوار ووظائف في خدمه المجتمع واستقراره، وهي جزء من عملية تحقيق الشرعية السياسية.

بكلمة أخرى لقد سعى النظام السياسي لتحقيق غايات سلطوية قبل الغايات المجتمعية، وهي إن لم تكن ضد المجتمع أو جزء كبير منه، فهي لم تكن تعمل لصالحه.

واثر انهيار النظام السياسي وتداعي الدولة في ٩ نيسان ٢٠٠٣، لم تتخذ خطوات جدية من قبل النظام السياسي القائم باتجاه بناء دولة مدنية في العراق، بل أكثر من ذلك لم تتوضح فلسفة لبناء الدولة وصولاً لبناء الأمة، وذلك أما لكثرة الأزمات والمشاكل التي يواجهها النظام السياسي أو لعجزه عن القيام بذلك.

ان عملية بناء الدولة عملية مركبة ومعقدة تتداخل فيها اعتبارات وعوامل مختلفة منها السياسي والقانوني والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والقديم والمعاصر ومن ثم العمل على خلق توازن وانضباط بين كل ذلك.

ان هذه الدولة التي قامت بإرادة خارجية (بريطانية) عام ١٩٢١ انهارت بإرادة خارجية ايضاً وهي الارادة الامريكية، ومثل ذلك يشير الى ان العامل الخارجي بات يشكل احدى الاشكاليات المهمة التي تقف في طريق بناء الدولة المدنية في العراق وتهدد وحدته الوطنية.

بكلمة اخرى تميزت الحياة السياسية في العراق الحديث غالباً بتدخل اجنبي، متمثل بالسيطرة العثمانية والاحتلال البريطاني الى ان انتهى الامر بالتدخل العسكري الامريكي البريطاني بشكل مباشر في عام ٢٠٠٣، وفي ظل هذه الاوضاع لم تتبلور في العراق هوية وطنية جامعه ومجتمع متجانس من النواحي الفكرية والاجتماعية والسياسية ولعل من اسباب ذلك ان العراق لم يمر بمراحل النمو السياسي الطبيعي الذي مرت بها دول العالم.

ان استحكام التسلطية السياسية ادى الى حدوث خلل جوهري في صميم بنية الدولة العراقية.

اشكالية البحث:

ينطلق البحث من اشكالية مفادها انه على الرغم من تقدم مشروع بناء الدولة المدنية نظرياً وفي رسم السياسات العامة للدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ الا ان هذا المشروع لم يرى النور على ارض الواقع ولم يوجد من حيث التنفيذ.

فرضية البحث:

في ضوء الاشكالية السابقة تذهب فرضية البحث إلى ان الدولة المدنية العراقية واجهتها مجموعة من المعوقات حدت من فاعلية السياسات التي انتهجت في سبيل هذا الهدف ومنها الاشكاليات السياسية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع المبحوث وخطورته حيث أن الدولة هي الخيمة التي يلجأ إليها الأفراد لتنظيم حياتهم داخلياً وهويتهم للتعريف بأنفسهم مع الخارج. وكذلك أهمية البحث الموضوع للباحثين عن

حلول لإشكاليات بناء الدولة المدنية العراقية، فالتحليل السياسي السليم يؤشر الاشكاليات لإيجاد الحلول لها.

منهجية البحث:

وبناء على ما تقدم أصبح لزاماً اعتماد منهج التحليل النظمي للوصول إلى معالجة الإشكاليات السياسية وبناء الدولة في العراق.

هيكلية البحث:

احتوى البحث أربعة مباحث مسبوقة بمقدمة ومنتهية بخاتمة وكالاتي:-

مبحث تمهيدي: ماهية الدولة المدنية وخصائصها.

المبحث الأول: غياب الرؤية السياسية في بناء الدولة العراقية.

المبحث الثاني: المحاصصة الطائفية.

المبحث الثالث: الديمقراطية التوافقية.

المبحث الرابع: التشرذم السياسي والحزبي.

مبحث تمهيدي

ماهية الدولة المدنية وخصائصها

أولاً: تعريف الدولة المدنية:

تستعمل لفظة المدنية في كثير من الأوساط الثقافية في مقابل عدة كلمات تتضح دلالتها ببيانها وهي المدنية مقابل البداوة بمعنى الحضارة والعمران، أو هي المدنية مقابل العسكرية، فيقال لباس مدني ولباس عسكري، أو المدنية كمقابل للدينية، فيقال العلوم المدنية مقابل العلوم الدينية.

والدولة المدنية هي دولة مؤسسات ويحكمها ابتداء دستور ذو مرجعية بشرية، تقوم على الفصل التام والتعاون بين السلطات بشكل محدد دستورياً: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي دولة ديمقراطية قائمة على حق الاختلاف، وهي دولة مواطنة لا تسمح بالتمييز بين مواطنيها على أساس الدين أو الجنس أو الانتماء أو الثروة.

ومبدأ المواطنة لا يمكن أن تقوم من دونة دولة مدنية حديثة، أنها دولة وطنية دستورية، قائمة على التعددية الحزبية سياسياً، والتنوع في التيارات الفكرية ثقافياً.

بعبارة أخرى هناك علاقة وطيدة بين مفهومي الدولة المدنية والمواطنة، إذ لا دولة مدنية بدون مواطنة كاملة تمارس كل حقوقها وتقوم بكل واجباتها الوطنية، كما أنه لا مواطنة مستديمة بدون دولة مدنية تسن القوانين التي تحمي المواطنة ومتطلباتها.

فالدولة المدنية تعتبر شكلاً من أشكال التنظيم العقلاني للمجتمع، أي أنها تختلف عن أشكال التنظيمات الأخرى التي لا تعتمد على العقلانية في بنائها، بل على العناصر الهوياتية (كالدين والعرق واللغة)، التي لا تعاديها الدولة المدنية بل تحميها باعتبارها حقوقاً للأفراد. وهذا يعني أن مرجعية الدولة المدنية تأخذ بنظر الاعتبار التنوع وتحمي الهويات المرتبطة بالفرد وبحقوقه وحرياته وتتجاوزها إلى مبادئ أكثر عدالة كمبدأ المواطنة ومبدأ سيادة القانون، فالدولة المدنية تمنح فيها

الحقوق والواجبات على أساس المواطنة مما ينتفي معه أي تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو اللغة أو العرق أو الجنس أو الجنسية، في أطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بالإضافة إلى إن الدولة المدنية تعمل على احترام التعددية وحماية حقوق المواطنين، والتداول السلمي للسلطة، والتي تستمد شرعيتها من اختيار الشعب، وتخضع للمحاسبة من قبله أو من ينوب عنه.

وهي الدولة التي يكون القائمين على الحكم فيها لا يمثلون رجال الجيش ولا رجال الدين، فالحكومة المدنية هي المقابلة للحكومة الدينية، أو حكومة الإله. وهي وسيلة الأمة- بخلاف-العسكر لفرض القانون والنظام، وتستخدم للتفريق بين السلطة إلا دينية، أو السلطة العلمانية.

وتعرف الدولة بشكل عام سواء كانت مدنية أو غير مدنية بأنها سلطة في جوهرها وبدون السلطة لا توجد الدولة وهي وحدة من ارض وشعب وفي حدودها على الارض تمارس السلطة على المقيمين على هذه الارض، فالدولة اذاً وحدة سلطة ووحدة اقليم ووحدة شعب، فهي بناء متكامل أساسه السلطة ومحوره الشعب.

ثانياً: خصائص الدولة المدنية:

في ضوء ما استعرضناه في الفقرة الأولى يمكن إن نبلور خصائص الدولة المدنية والتي وردت في ثنايا الحديث عن ماهية الدولة المدنية، فهي تعد من حيث المفهوم نقيضاً للآتي:

أ- هي نقيض للفوضى.

ب- هي نقيض للدولة التسلطية.

ج- هي نقيض لتغيب الإرادة الشعبية.

د- هي نقيض للفكر الاطلاقي.

وخلاصة الامر انها دولة ديمقراطية تتسم بما يلي:-

١. انها دولة لا دينية (علمانية).

٢. انها دولة ذات ثقافة مدنية.

٣. انها دولة قانون (دوله دستورية).

٤. انها دولة المواطنة.

٥. انها دولة لا عسكرية.

٦. انها دولة ديمقراطية.

٧. انها تقوم على الفصل بين السلطات.

٨. انها تقوم على مبدأ التداول السلمي على السلطة.

المبحث الأول

غياب الرؤية السياسية في بناء الدولة العراقية

تعتبر الفلسفة السياسية، أو أيديولوجيا الدولة، من أهم العناصر الغائبة في مشروع بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ويلاحظ ابتداءً غياب فلسفة وفكر الدولة واتجاهاتها الاجتماعية أو الاقتصادية وحتى السياسية في الدستور العراقي، حيث أشار في مادته الأولى إلى أن "جمهورية العراق دولة

اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، لكنه لم يشر إلى التفسيرات والتعريفات الواضحة لذلك البناء الفيدرالي الديمقراطي.

كما أن الدستور لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى تعريف مفهومي الوطن والمواطنة وعلى أي أساس يتم التعامل معهما، هل على أساس منح الجنسية أم على أساس منظومة الحقوق والواجبات؟ كما يلاحظ أيضاً ان الأحزاب والتيارات السياسية ليس لديها أيديولوجية واضحة المعالم لشكل الدولة التي يراد بناؤها. ويعود أحد أسباب ذلك إلى تفكك الهويات الحديثة القائمة على المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتم التعبير عنها بالأيديولوجيات السياسية. ثم أخذت الجماعات تتوسل بلغة الدين والطائفة والمذهب كأداة توحيد للجماعة، ووسيلة تميزها عن غيرها ومهمتها تعبئة سياسية وانتخابية.

بعبارة أخرى يلاحظ عدم استيعاب معنى الدولة في فكر وممارسات الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية العراقية، كما إنها لم تتفق ولو بشكل مبدئي على الالتزام ببناء الدولة ومؤسساتها، إنما سعت وبشكل واضح إلى رسم تاريخها السياسي وربما تاريخ قادتها السياسي.

وهذا يعود إلى أن الأحزاب السياسية ركزت كل جهودها وتصوراتها ووسائلها وأساليبها في كيفية تغيير النظام السياسي القائم، ويبدو أنها لم تفكر أو تضع في حساباتها المراحل اللاحقة لعملية إسقاط النظام السياسي، فالأمر هو إزالة نظام سياسي وتنصيب نظام سياسي بديلاً عنه، وربما لم يتوقع احد أو يفكر بالذي حصل على يد الحاكم المدني الأمريكي بريمر بالإجهاز على الدولة ومؤسساتها في العراق.

وقبل الذي حصل في عام ٢٠٠٣، يلاحظ أن نشوء الدولة في العراق لم يكن نتاج صيرورة طبيعية لحراك وتطور المجتمع، وبالتالي أن تلد الأمة- الدولة مثلما حصل في أمريكا، إنما أنشئت الدولة في العراق نتيجة لإرادة خارجية أتت مع الاحتلال البريطاني❖ إلى العراق في عشرينات القرن الماضي، وفرضت نموذج الدولة- الأمة على مجموعات عرقية ودينية وطائفية متعددة. وهذا ما أشار إليه الملك فيصل الأول.

ومعلوم ان بناء الدولة- الامة يقوم على تحقيق الاندماج بين مكونات المجتمع المتعددة والمتنوعة واستمر الحال على أمل أن تتولى الدولة إنشاء أمتها، ولكن ليس على الطريقة البسماركية، بافتراض إن قيام الدولة سيستلزم ولادة امة سياسية.

ان قيام الدولة يستلزم ولادة امة سياسية، لان الدولة تتولى انشاء امتها. بعبارة اخرى ان عملية بناء الامم في الغالب من مهمات الدولة، غير ان البعض يرى ان بناء الدولة يتطلب ابتداءً وجود سلطة سياسية تتولى بناء الدولة لتتولى الاخيرة بناء الامة.

وفي هذا الاطار نشأ في العراق ولاسيما في صفوف ذوي الخلفية العسكرية والريفية توجه قسري يسعى لفرض هويه وطنيه عراقية متوسلة بوسائل مختلفة ومنها الوسائل الامنية خدمة لمصالح السلطة، بدلاً

من السماح للمجتمع بالتجانس الاجتماعي وفق (العقد الاجتماعي).

لقد أصبح الهدف الاستراتيجي للسلطة السياسية في العراق قبل ٢٠٠٣، هو السعي إلى تأكيد أن الدولة والأمة ليست متطابقتين حسب بل وغير قابلتين للانفصام إحداهما عن الأخرى، وكان الخطاب الرسمي للدولة يذهب إلى أن الأمة والدولة شيء واحد ولها هوية واحدة، وبات على مشروع الدولة الحديثة في العراق أن يحدد هوية مواطنيها باستهداف "الاختلاف" وقمعه محققة بذلك توافقهم مع هوية الكيان القومي ذي السيادة.

إن تشكيل مجتمع سياسي يربط المجموعات الاثنية المكونة للدولة ببعضها ضمن أطار دولة-الأمة في العراق، ما يزال تساؤلاً غير محسوم بعد، فالعراق لم يصبح دولة- أمة إلا عام ١٩٢١. وعلى الرغم من مرور ما يقارب القرن على نشوء الدولة في العراق ولكنها بقيت تتمتع بسمات النشوء ذاتها.

ومن الصعوبة الذهاب مع هذا الاتجاه في عموميته فرغم صعوبة وقساوة ما حصل بعد الاحتلال الأمريكي ولاسيما في سنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٦- ٢٠٠٧ ولكن الذي لا يزال موجوداً من نسيج مجتمعي عراقي يمكن البناء عليه وصولاً إلى تحقيق أطاراً عاماً لهوية وطنية ووحدة وطنية، أن الخلل يكمن في سياسات السلطة وأولوياتها وأهدافها أولاً، والأمر الأخر الذي ينبغي ملاحظته أنه ليس ضرورةً أن الدولة التي تحتوي تعدديات ثقافية أثنية أو دينية تعاني من مشكلات على صعيد وحدتها الوطنية، ولا التي تتمتع بتجانس عرقي وثقافي لا تعاني أية مشاكل، والمثال الأقرب الهند والصومال ثانياً.

بعبارة أخرى أن التجانس لا يخلق بالضرورة دولة ناجحة، أو أن نقيضه أي (التعدد والتنوع) يقود إلى دوله فاشلة، بل إن ذلك يعود إلى طبيعة النظام السياسي، ورغبة الجماعات المحلية في العيش المشترك والنجاح في تحقيق التوحد الاجتماعي وإلى الانتماء الجماعي إلى وطن مؤسس على مبدأ المواطنة.

ان الاندماج الوطني او التجانس الاجتماعي، هو انصهار الجماعات اجتماعياً وثقافياً، بحيث تتوحد الهوية الخاصة والهوية العامة في هوية مشتركة جامعة وسهوله الوصول الى نوع من الاجماع حول القضايا الاساسية المتعلقة بمصير البلاد وعلاقته بالعالم الخارجي.

ويرتبط بغياب الفلسفة السياسية لبناء الدولة تطبيق العراق النظام الفدرالي بعد ٢٠٠٣، وقد اثار ذلك جدلاً واسعاً لكن يلاحظ عدم ثبات المواقف، اذ نجد مواقف القوى الرافضة للفدرالية في ٢٠٠٥، تحولت الى المطالبة بها في عام ٢٠١١.

ويصور البعض الفدرالية بأنها مقدمة لتقسيم البلد الواحد، لكن الفلسفة السياسية للنظام الفدرالي ترى انه حل لاشكاليات التعددية الاجتماعية في الدولة الواحدة، الهدف منه تنظيم الاختلافات وتأطيرها في نظام سياسي يقوم على اساس توزيع السلطات لا احتكارها من قبل المركز.

ونتج عن غياب فلسفة النظام الفدرالي عن النموذج العراقي الاتي:-

الأولى: غياب الرؤية لمستقبل تطبيقات الفدرالية في العراق

اما الثانية: تتضمن تحديد الشؤون التي يعود امر البت فيها الى السلطة الفدرالية والشؤون التي يعود امر البت فيها الى الحكومات المحلية.

ونظم الدستور العراقي الامور الخاصة بالحكومة الاتحادية في (م١١٠) والخاصة بالأقاليم في (م١١٥) وثالثه مشتركة في (م١١٤).

المبحث الثاني

المحاصصة الطائفية

الطائفية هي نهج سياسي يشير إلى الطائفة والعمل على فرض هيمنتها السياسية والتعصب ضد الطوائف الأخرى، وهي في الوقت نفسه استخدام التنوع العرقي والديني لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وثقافية، والطائفية هي استخدام الدين بوصفة وسيلة لتحقيق أهداف دنيوية.

فاتساع الهوة بين الطوائف التي تمتلك القوة والثروة والسلطة، وأخرى تفتقد إلى كل ذلك أو جزئه، يعمل على تفعيل الطائفية في نفوس أعضاء الطوائف المغبونة ويدفعها إلى التحصن والاحتماء من استبداد وقوة الفئات المسيطرة وقد يدفع بها ظلم السلطة السياسية التي تنتمي إلى مذهب أو انتماء طائفي أو عرقي آخر إلى التمرد والعصيان المسلح.

عملت النخب السياسية في العراق على استخدام المحاصصة الطائفية للحصول على مكاسب فئوية بعد عام ٢٠٠٣.

وهناك عوامل عدة أفرزت هذا النوع من المحاصصة منها:

أ- الصيغ التي اعتمدها الحاكم المدني بول بريمر من خلال توزيع المناصب الحكومية في مجلس الحكم، وهذه الآلية لا تتلائم مع آلية المواطنة واعتماد الكفاءات، فكانت هذه الحلول حلولاً كارثية على العراق، لأنها أسهمت في ظاهرة التمترس والانقسام العامودي والطائفي.

حيث أنقسم المجتمع العراقي إلى كتل سنية وشيعية وكردية غير متجانسة ومن هنا أثبتت التجارب أن نطاقاً قائماً على المحاصصة الطائفية السياسية يؤدي إلى حالة طائفية بكل إشكالها تنعكس على النظام العام وميادين العمل على شكل احتكاكات وصراعات تؤثر على بناء دولة مدنية، حيث أن تبني الأحزاب السياسية منهاجاً صحيحاً وعملياً بصياغة مشروع وطني من قبلها هو الذي يؤسس لبناء تلك الدولة.

أن ما تشهده الساحة السياسية في العراق من توترات وتعارضات بين أقطاب العملية السياسية ساعدت الأزمة السياسية في العراق على أن تتفاقم مؤدية إلى أن يصبح النظام القائم عاجزاً عن استيعاب المهام الموكلة له في حل المشكلات التي تعاني منها الأوضاع السياسية. وتتجلى كذلك في عجز النظام الحاكم في التعاطي مع مصالح الشعب واحتياجاته الأساسية والتصدي إلى مظاهر الفساد المالي والإداري الذي يزيد استفحالاً مما يسمح بالمزيد من هدر المال العام وعدم تكافؤ الفرص بين المواطنين والمساواة أمام القانون

وهذا بدوره يحول دون قيام دولة مدنية في ظل تلك التأثيرات السياسية.

ب-لا يضع دستور عام ٢٠٠٥ " على الرغم من أنه لا يشرّع لطائفية سياسية " موانع على قيام نمط ما لطائفية سياسية (في الأعراف السياسية على الأقل)، هذا النمط للطائفية السياسية يقوم على ركنين:

الركن الأول: يطمح إلى توزيع السلطة على نحو كمي يوازي الخريطة الديمغرافية الأثنية والطائفية في البلاد.

الركن الثاني: يؤسس لعرف سياسي يوزع مناصب الرئاسات الثلاث (الحكومة والبرلمان والجمهورية) على الجماعات العرقية الكبرى (الشيعة والسنة والأكراد) على نحو مماثل للنموذج اللبناني.

هذا النظام السياسي سيعيد إنتاج حالة الاستقطاب الطائفي بصورة مستمرة، وسيجعل الأكثرية الديمغرافية متحكمة بسائر السلطات والمؤسسات السياسية في البلاد.

ج-أحد العوامل المهمة لوجود المحاصصة الطائفية والعرقية هو الأحزاب الطائفية، فالأحداث بعد٢٠٠٣ أوجدت أحزاباً طائفية وتجمعات سياسية متناحرة ومختلفة وكانت هذه التجمعات تعمل على استمالة الناخبين فانفلات الفكر وحالة الانتماء والتوجيه باتجاه الفئوية والطائفية والانتماءات الضيقة التي بدت تجر العراق نحو الاقتتال والاصطراع الداخلي بين مكوناته المختلفة هي من ابرز أسباب المحاصصة والاستقطاب الطائفي.

إن أي دولة تقوم على هذا النوع من النظام في إدارة المؤسسات سوف يؤدي بها إلى تفشي الفساد والأسلوب السيئ في إدارة الدولة كمرحلة أولى والتفكيك كمرحلة نهائية، والمشكلة الأساس التي تحول دون بناء دولة مؤسسات وصدور قرار سياسي رشيد، تقوم على أساس أزمة الثقة، فقدان الثقة السياسية بين أطراف العملية السياسية ككل الذين أتفق الشعب على اختيارهم لتمثليه، فالعراق كما هو معروف منقسم إلى طوائف عدة وأقليات أثنية ودينية، حيث تكمن المعضلة السياسية من فقدان الثقة بين مكوناته المتعددة.

وأثبتت التجربة العراقية أن المحاصصة الطائفية مصدر عرقلة لقرارات الدولة، وتقييد لسلطة الحكومة والمؤسسات العاملة في الدولة، وبالتالي فهي تؤثر على عملية بناء الدولة العراقية، كما تسهم بشكل واضح في تعميق الانقسامات الوطنية بتكريسها التكتلات اللونية وليس السياسية، وهذا السمة المتحققة حتى الآن، ولم يقبل احد من السياسيين بالآخر إلا اضطراراً.

بكلمة أخرى تساهم الكثير من القوى السياسية في العمل على خلخلة أواصر الثقة والتواصل بين مكونات المجتمع العراقي، في حين أن أحد أهم الوظائف التي تقع على السلطة القيام بها هي بناء وتنمية الثقة المتبادلة بين المكونات الاجتماعية ككل لأن غياب الثقة بين مكونات المجتمع تشكل عوائق جسيمة في وجه بناء دولة مؤسسات.

ولا خلاف حول دور المحاصصة في تعويق وتلكؤ مؤسسات الدولة في أداء مهامها المناطة

بها، لذلك فالعملية السياسية في العراق تحتاج إلى مسؤولين سياسيين مؤمنين بالعمل سوية من أجل بناء عراق ديمقراطي تعددي حر، يعمل على بناء دولة الرفاهية لأبنائه، لكن النخبة السياسية الحاكمة في العراق تعاني من أزمات ثقة بينها الأمر الذي رفع من سوء إدارة الحكم والسياسات والقرارات السياسية غير الرشيدة للحكومات المتعاقبة في الحكم على العراق.

وتعد ظاهرة التأخير والتلكؤ في اتخاذ القرارات الأساسية من مثالب الديمقراطية التوافقية.

وهذا راجع إلى أسباب عديدة نذكر منها:

أ- الدول ذات المنهج التوافقي تحتاج إلى أن تكون لدى سياسييها (قادتها) النزعة الوحدوية أقوى من نزعات الانقسام والصراع السياسي.

ب-عجز اغلب عناصر النخب عن كسب ثقة مَنْ يمثلونه فضلاً عن مجاراتهم بفعل تراكم الشك وعدم الثقة بين الطرفين.

ج-تعدد الرؤى السياسية للنخب العراقية جعلها تتقاطع أحيانا ومنهج التوافق السياسي. كما أن تقاطع الرؤى السياسية للنخبة جعلها تمارس أساليب التشهير والتسقيط السياسي للخصوم السياسيين وهذا الأمر انعكس سلباً على نظرة الشارع العراقي إليهم. فأخطر ما في الائتلافات الطائفية هي أنها ستعيد التخندق الطائفي، إذ ستزيد الشحن الطائفي وستجبر أتباع كل مكون أن يظلوا في تلك الدائرة التي عينت لهم مسبقاً بانتمائهم وليس باختيارهم، وأن يظلوا تابعين لأقطاب العملية السياسية الطائفيين، إذ أن أغلبية الأحزاب والمنظمات السياسية في العراق بعد التغيير، أسست على أساس الانتماءات الدينية أو الاثنية وقليل منها على أسس أيديولوجية.

وتتشكل على ثلاثة مستويات من الهويات وهي:

أ-الهوية الطائفية والاثنية (الأكراد، والشيعة، والسنة، والتركمان، والأشوريون).

ب-الهويات الصغرى (القبيلة والعائلة والمدينة والمنطقة).

ج-الهوية العابرة للطوائف (الوطنية العراقية، الطبقات العليا، الطبقة الوسطى، الطبقة العاملة، المتكافئة على أساس الانتماء الطبقي والمصلحة الاقتصادية).

وتتقاطع هذه الهويات جاعلةً الإطار الطائفي الاثني المتراص في الظاهر، معقداً، وهشاً في الواقع.

واستمرت قاعدة المحاصصة التي قامت عليها العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣، أساساً لتشكيل كل الحكومات العراقية المتعاقبة، مما تجلى واضحاً في توزيع مناصب الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان)، بين القوى السياسية العراقية بعد انتخابات عامي ٢٠٠٥-٢٠١٠، وفقاً لهذه القاعدة، بما يجعل الحكومات الجديدة كلها حكومات توافقية، تقوم على حكم الأغلبية المتوافقة (المتراضية).

ونستنتج مما سبق أبرز أسباب المحاصصة الطائفية، والتي لها تأثير واضح في عملية صنع القرار السياسي في العراق، وهي كالآتي:

أ-الطموح لاتخاذ السلطة هدفاً وغاية باستغلال عواطف مكون معين وقصور النظرة إلى ما يشكله هذا الأمر من تخندق طائفي وأزمات عدم ثقة بين مكونات الشعب العراقي.

ب-تنامي وجود مجاميع مسلحة ارهابية مدعومة من قوى ودول إقليمية ودولية، لتحقيق أجندات خاصة بتلك الدول ومن أهدافها إبقاء العراق تابعاً لها وضعيفاً عن أن يدافع عن نفسه.

ج-وجود أزمة الثقة السائدة بين أطراف العملية السياسية ونظرة المؤامرة والشك التي ينظر بها كل طرف تجاه الطرف الآخر.

وخلاصة الأمر أن تطييف العملية السياسية يؤدي إلى شلل العملية السياسية وأجهزة الدولة ويعيق عملية مأسسة السلطة، وشرعنة الولاء الطائفي يصبغ المسار السياسي بطابع الصراع والعنف، ومن ثم يغيب الهوية الوطنية ومبدأ المواطنة ويهمش منطق الحقوق والحريات والالتزام بالقانون وهو بذلك عامل تفتيت للدولة والمجتمع.

بكلمة اخرى ان المحاصصة وسيلة لتفتيت الوحدة الوطنية وطريقاً لتكريس الخلافات بدلاً من تسويتها ومعولاً لهدم الدولة بدلاً من بنائها، بينما المطلوب ايجاد المؤسسات التي تضمن للمكونات والتنظيمات السياسية القيمة والاستقرار.

المبحث الثالث

الديمقراطية التوافقية

ابتداء هناك عدم اتفاق بين الباحثين والمختصين بالديمقراطية التوافقية حول تحديد مفهوم محدد لها، وقد عُرفت تعريفات عدة منها إنها شكل من أشكال ممارسة السلطة في الدول المتعددة مجتمعياً ولاسيما في الدول الحديثة العهد بالديمقراطية بعد عقود من الاستبداد والتسلط وتعاني من ضعف في وحدتها الوطنية، وتواتر في الأزمات السياسية.

وهي كذلك شكل من أشكال الحكم المطبقة في البلدان غير المتجانسة والتي تعاني من صعوبة حفظ وصون وحدتها الوطنية، وهي تعاني أيضاً تنوعاً اثنياً ودينياً ولغوياً، وهي تفرض إعطاء حق الحكم بالتراضي والتوافق فيما يتعلق بالشؤون السياسية المختلفة للجماعات كافه.

كما انها تعني النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة ويكون اقرب الى النظم الديمقراطية من دون التمكن من الوصول اليها.

واكتسبت هذه النظرية شكلها الملموس على يد مفكرين سياسيين بارزين منهم " غيرهارد لمبروخ " و" غابريل ألموند "، ويعد ارنت ليبهارت احد ابرز مفكري ودارسي الديمقراطية التوافقية، وتعرف بأنها " استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية.

أما آرنت ليبهارت فانه يعرفها استناداً إلى أربع خصائص وهي:

١.حكومة ائتلاف أو تحالف واسعة تشمل حزب الأغلبية وسواه.

٢.تعتمد مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والإدارات والانتخابات اساساً.

٣.حق الفيتو المتبادل للأكثرية والأقليات على حد سواء، لمنع احتكار السلطة.

٤. الادارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.

ان فلسفة الديمقراطية التوافقية كما يراها كمال المنوفي تفيد " ان الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمع التعددي تقابلها ميول تعاونية أو تصالحية على مستوى زعماء المجموعات المكونة لها، ومن شأن السلوك الجماعي النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي، ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن الديمقراطية التوافقية، تحاول أن تتجاوز إشكاليات سيطرة الأغلبية في النظام الديمقراطي، وفي ظل الديمقراطية التوافقية يتحول مبدأ الأغلبية والأقلية إلى أغلبية داخلية قومية، وبالنتيجة ينشأ عن ذلك استبداد الأكثرية، لذلك يتم اللجوء إلى اتجاهين:

الأول: تطبيق الفدرالية أو مناطق الحكم الذاتي.

الثاني: تطبيق الديمقراطية التوافقية.

وتقوم الديمقراطية التوافقية على ركيزتين أساسيتين:

الأولى: قائمة على ما تفرزه الانتخابات من نتائج تحقق فيها القوى السياسية المتنافسة نسبها من أصوات في العملية الانتخابية.

الثانية: فتعتمد على التوافقات التي على أساسها يتم تشكيل الحكومة، وتقاسم المناصب في مؤسسات النظام السياسي.

المشكلة في تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق أنها ابتعدت أو انحرفت عن فلسفتها، إذ بدلاً من أن تكون عاملاً في تحقيق الانسجام والتوافق في إدارة الدولة والتوافق بين القوى السياسية الممثلة للمكونات الاجتماعية المتعددة، أصبحت أداة معوقه ليس لإدارة الدولة حسب بل في بناء دولة المؤسسات.

بالإضافة إلى تعطيل استحقاقات ينتظرها المواطن من الحكومة التي منحها الشرعية، لقد أصبحت التوافقية وصفة مثالية للشلل السياسي.

بالإضافة إلى ذلك فإن التوافقية أضعفت دور البرلمان في المراقبة والمحاسبة، إذ أصبح الوزراء في الحكومات المتعاقبة مسؤولين أمام كتلهم وليس أمام البرلمان أو رئيس الحكومة.

ومشكلة الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التي تفتقد للاندماج السياسي والاجتماعي تتحول الى نظام قائم على المحاصصة الطائفية والعرقية، لأنها تتعامل مع المكونات الاجتماعية كأرقام، ومن ثم يسمح ذلك الى اختيار اشخاص ليس بالضرورة يمثلون مناطقهم بقدر ما يتطلب انتمائهم القومي او الطائفي لملء الفراغ العددي.

ووجهت العديد من الانتقادات للديمقراطية التوافقية سنركز على الأساسية منها:

١-أنها ليست على درجة كافية من الديمقراطية، وعللوا ذلك بغياب المعارضة الفاعلة في النظام التوافقي، فالائتلاف الواسع (الكبير) لا يتيح معارضة فاعلة وانما صغيرة او ضعيفة او ربما غيابها بصورة رسمية، وعدم وجودها بالمرة.

٢-عجزها عن إحلال الاستقرار السياسي والحفاظ عليه، فمن الممكن للعديد من سماتها أن تقود إلى التردد وعدم الفعالية.

٣-إنها تعطي وزناً للأقليات اكبر من حجمها.

٤-ان الفيتو المتبادل يؤدي الى خطر تجميد عملية صنع القرار كلياً.

٥-اعتماد النسبية كمعيار للتوظيف في الادارات الحكومية تؤدي الى تقدم معيار الانتماء على الكفاءة وبالتالي تراجع الفعالية الادارية لأجهزة الدولة.

٦-فاعلية المؤثر الخارجي كعنصر أساسي في الديمقراطية التوافقية.

٧-تعد ظاهرة التأخير والتلكؤ في اتخاذ القرارات الأساسية من مثالب هذه الديمقراطية.

المبحث الرابع

التشرذم السياسي والحزبي

ركزت ادبيات العلوم السياسية على الدور الذي يمكن ان تلعبه الاحزاب السياسية في بناء الديمقراطية، فلا يمكن تصور وجود حياة ديمقراطية دون وجود احزاب سياسية.

ان اطلاق حرية تشكيل الاحزاب والتنظيمات السياسية هو احد المرتكزات الاساسية للديمقراطية.

بكلمة اخرى ان تعدد الآراء المختلفة يعد عنصراً من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسساته، ولا يمكن تصور قيام هذا النظام وادائه لمهماته بشكل صحيح من دون ان تضطلع القوى السياسية بوظائفها.

اتاح انهيار النظام السياسي السابق في ٢٠٠٣/٤/٩ للأحزاب السياسية العراقية الى العمل بعلنية، وشهدت الساحة السياسية العراقية اتجاهات متعددة مختلفة منها الاسلامي، والاشتراكي، والديمقراطي، والديمقراطي الليبرالي، والقومي.

وامام هذا الكم الكبير من الاحزاب والحركات السياسية تكونت ظاهرة التعددية الحزبية المفرطة وظاهرة التنافس غير المنضبط بعد غياب دام (٣٥) عاماً.

بعبارة اخرى ان ظهور احزاب كثيرة دون ان تستند الى قواعد شعبية حقيقية، اسهم في تشرذم الحياة السياسية.

كما يؤشر عليها ما يلي:-

١-غياب احزاب منظمة لها وجود وهيكل تنظيمي حقيقي.

٢-ضعف الوسط الديمقراطي، وعدم امتلاك المؤسسات القدرة التنظيمية لتعبئة الجماهير او التنافس مع التيارات الاخرى.

٣-قلة التخصيص المالي لدعم العملية الديمقراطية.

٤-تقويض نظام المحاصصة القائم على الطائفة والعرق للأمل في انجاز مواطنة عامة.

لقد كسر العراق الرقم القياسي العالمي في عدد الأحزاب قياساً إلى عدد السكان وفي بيئة سياسية محلية تكتظ بما تجاوز الحدود المتوقعة من الأحزاب والقوى السياسية

الموجودة المتباينة من حيث النوع والهدف، وصار من الصعب الإلمام بالخارطة السياسية الداخلية للعراق حتى يبدو الحال أقرب إلى الفوضى منه إلى النظام.

وإذا ما استثنينا عدد محدد من الأحزاب ذات التأثير والفعالية، فأن معظم الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة العراقية هي أحزاب ورقية تتسم بالضعف والهشاشة نظراً لضيق قواعدها الشعبية والجماهيرية بحكم حداثتها، كما إن قياداتها غير معروفة بما فيه الكفاية لغالبية المواطنين، فضلاً عن عدم تبلور أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية وافتقارها إلى برنامج سياسي واضح. بحيث يمكن القول:

□ ان الأحزاب السياسية الموجودة لا تعدو أن تكون فيه مجرد واجهات لشخصيات طائفية أو سياسية أو عشائرية وهي بهذا غير قادرة على تجاوز هذه الإطارات المجتمعية باتجاه الأفق السياسي الرحب مما يجعلها تتعارض مع جوهر النظر إليها كمنظمات جماهيرية تتبنى عملية التحديث المجتمعي وتحقيق الاستقرار السياسي وتثبيت أركان الوحدة الوطنية.

□ من المؤكد إن وجود هذا الكم الهائل من الأحزاب والتنظيمات السياسية المفتقدة لبرامج سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة يحول دون خدمه عملية بناء المجتمع وتحقيق دولة الاستقرار السياسي.

بكلمة أخرى أن المفارقة اللافتة للنظر، انه في الوقت الذي تكون فيه التعددية الحزبية والسياسية مظهراً من مظاهر الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة كما ذكرنا، فأنها في العراق تقف عائقاً أمام بناء دولة مدنية .فالتعددية الحزبية في العراق هي تعددية تنابذية تصارعية مفرطة ثم أن الأحزاب ضعيفة وهشة غير منظمة ومؤطرة في مأسسه تنظيمية أو هيكلية تستند إلى قاعدة جماهيرية وطنية. أضافة إلى أن أغلب تلك الأحزاب لا تمتلك برنامج واضح للعراق بعد٢٠٠٣، وذلك لان أغلب هذه الأحزاب المعارضة كان هدفها إسقاط النظام السابق وليس العمل لبناء دولة مدنية ديمقراطية وطنية، وهذا بحد ذاته عائق أمام بناء دولة مدنية.

من جانب آخر يلاحظ غياب شروط الحزب الديمقراطي في الأحزاب السياسية العراقية ولاسيما في تنظيمها الداخلي، فمعظم الأحزاب السياسية العراقية تتغلب عليها الزعامات الفردية العائلية ولمدة طويلة وعدم تداول القيادة الحزبية.

بعبارة أخرى أن أغلب الأحزاب منقسمة ضمن عائلات أيديولوجية ذات عضوية حصرية، فهي أما أحزاب محلية أثنية أي مادون النطاق الوطني، أو أحزاب أممية/ دينية أي ما فوق النطاق الوطني وهذا يعود إلى ضعف أو غياب المشروع السياسي الجامع والناظم لصيغة وطنية تعكس متطلبات مشروع الدولة المدنية.

إجمالاً أن النظام الحزبي في العراق يعكس بقدر واضح أزمة المشاركة والتمثيل السياسي وانكشاف النظام السياسي على قوى ما فوق الدولة وما دونها.

ويلاحظ أن القوى السياسية تعمل على تكييف أو إعادة تشكيل ادوار ومعايير النظام السياسي المتمثل بالنظام البرلماني وفقاً لنموذجها السياسي لتنتزع قدرات النظام من إطارها المؤسسي وتحولها إلى إطار سلطة قيادات الأحزاب والقوى السياسية، والمثال الواضح تأسيس المجاميع المسلحة خارج أطار المؤسسة العسكرية الرسمية وعلى حسابها.

والتجربة السياسية أثبتت أنه كلما تقدمت القيادات السياسية في مواقع السلطة والقرار، كلما اتجهت نحو التفرد بالسلطة، واتجهت نحو أنشاء الأطر غير الرسمية للسلطة، إي أنشاء سلطات موازية أو مستترة، بل تفوق المؤسسة الرسمية، بغرض امتلاك المزيد من مصادر النفوذ وفائض القوة السياسية لتحجيم الفرقاء/الشركاء، وترجيح توازنات الأمر الواقع لصالحها، طالما أن إلية الحكم في نظام ديمقراطي توافقي تجعل من القرار عملية معقدة وبطيئة ومتلكئة، وتضمن قدرة التعطيل أكثر من قدرة الانجاز، وأصبحت آلية الأزمة هي السبيل الأفضل لتحقيق الاستقطاب السياسي بالنسبة لقيادات السلطة، وهكذا تم إدخال العراق في دائرة الحلقة المفرغة من الأزمات فقبل أن تنتهي أزمة تبدأ أزمة أخرى وهكذا.

بالإضافة لما تقدم يمكن القول أن عدد كبير من الأحزاب السياسية العراقية هي أحزاب طائفية أو ذات اتجاه طائفي في عقيدتها أو واقعها، لان الأغلبية الساحقة من أعضاء الأحزاب ينتمون إلى طائفة معينة، كما تقتصر غالبية القيادات على أبناء هذه الطائفة.

ويلاحظ أن النظام القائم على أسس المحاصصة والتعددية فشل بالنهوض بأهم الوظائف الأساسية لبناء الدولة المدنية العراقية، حيث أن الديمقراطية لا تقاس بعدد الأحزاب وإنما من خلال التداول السلمي للسلطة وتكافؤ الفرص.

كما يلاحظ أيضاً أن معظم الأحزاب في العراق ذات برامج تقليدية وهي على الأغلب لم تعمل على دمج المكونات الاجتماعية في ظل مجتمع يعاني من انقسامات طائفية عرقية وقبيلة، بل عملت على تغذية الانتماءات التقليدية وجسدتها في الحياة السياسية مما انعكست سلباً على الوحدة الوطنية وعملية التحول الديمقراطي وبناء دولة مدنية، فتحولت الأحزاب السياسية من الطابع الوطني المدني إلى أحزاب مكونات، وأصبح تداول السلطة يخضع لمنطق المكونات بدلاً من قاعدة الانتخابات، حيث استغلت تلك الأحزاب العامل الديني والقبلي واستمدت منه قاعدتها الجماهيرية، ودخلت الأحزاب الانتخابات معتمدة على الرصيد الطائفي، فلم يصوت الناخب على الشخصية السياسية الكفؤة بل صوت على الشخصية التي تمثل المصالح الطائفية والعرقية والقبلية له، وهذا بدوره يؤدي إلى إضعاف الوحدة الوطنية وانهيار المواطنة وعدم التوازن، فالأحزاب تعمل على تفعيل مصلحة طائفية قومية معينة على حساب المصلحة العامة للمجتمع.

وما تقدم يتعارض مع الفرضية التي تفيد بأن انفتاح المجال إمام التعدد السياسي هو معامل طردي في علاقته بتحرر (تعدد) الخيارات السياسية للناخبين عن سيطرة قوى ما فوق

الدولة وما دونها في اختيار الطاقم القيادي للنظام، ولكن يلاحظ أن السلوك السياسي للناخبين وخياراتهم السياسية لم تكن تعكس مضمون المواطنة، بل أنها عكست مضموناً بدائياً أولياً منغلقاً على خيارات ضيقة وفرعية لا تمثل مفهوم ونموذج الاختيار الحر الطوعي الهادف، قدر ما يعبر عن تبعية وإرادة مقيدة ووعي موجه أو قسرية سياسية فوقية.

بمعنى أن من ينتخب لا يعرف وظيفة الانتخاب، وهو أمر يعود إلى عوامل ثقافية واجتماعية وعوامل تمثل بنى قانونية ومؤسسية وسياسية، ومن بين ذلك تدني مستوى الثقافة السياسية لدى غالبية الشعب العراقي.

ومن المعروف ان العراق بلد متعدد ومتنوع نسيجه المجتمعي وجاء في المادة (٣) من الدستور ان العراق بلد القوميات والاديان والمذاهب، وهذا الامر له وجهان وجه سلبي واخر ايجابي، فليس كل تعدد يقود الى الصراع والاحتراب وسعي نحو الانفصال، فالأمر متوقف على توجهات التكوينات او المكونات المجتمعية فهل تسعى الى العيش المشترك، ام انها تسعى وتعمل ما استطاعت الى الانفصال.

نخلص للقول انه ليس بالضرورة كل تعدد وتنوع يقود الى صراع ومشاكل بين القوى والمكونات السياسية وبالتالي خلق حاله من عدم الاستقرار السياسي وان عدم التعدد من شأنه ان يقود الى الاستقرار.

الخاتمة

ختاماً يمكن القول أن ما كتب هو عبارة عن مفاتيح لبعض الإشكاليات السياسية التي تواجه العراق في إقامة دولة مدنية بديلاً للدولة التي انهارت عام ٢٠٠٣، وذلك من خلال السعي لإرساء نظام ديمقراطي قائم على التوازن بين السلطات واستقلال القضاء، وكل ذلك يعد من مقومات الدولة المدنية . وعلى العراق الساعي لبناء دولته المدنية تطبيق وممارسة تلك المقومات والعمل عليها، رغم ما يعيشه من مشاكل عديدة تحول بينه وبين الوصول إلى تلك الدولة منها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأمني تمثلت في عنف طائفي وبروز المحاصصة الطائفية بين أفراد المجتمع وضعف التعليم وازدياد الأمية وهجرة الطاقات والعقول، أضافه إلى مشاكل سياسية تجسدت بالصراع والتناحر السياسي بين الأحزاب السياسية وتنامي المحسوبية السياسية واعتماد اغلب الأحزاب السياسية على الانتماءات القبلية والعرقية والطائفية ناهيك عن اختلاط القرار السياسي بالديني، إضافة إلى المشكلات الاقتصادية من ضعف هيكلة الاقتصاد العراقي والفساد المالي والإداري وتنامي ظاهرة البطالة، ومن ثم فإن العراق الساعي لبناء دولة مدنية عليه أن يتجاوز تلك الإشكاليات أولاً ويعمل على تطبيق مقومات الدولة المدنية ثانياً، ومع ذلك فالمشكلة ليست في مقومات تطبق، وإنما المشكلة تكمن في واقع متدهور تعيشه الدولة ينبغي العمل على إيقافه، لان الدولة العراقية تمر بفترة حرجة تهدد وحدة الشعب وتماسكه الاجتماعي.

ويبقى السؤال الرئيسي هل المطلوب الانتظار لحين استكمال مستلزمات بناء الدولة المدنية الحديثة ومن ثم العمل على قيامها، أم انه ينبغي جعل الحاجة لبناء الدولة المدنية خياراً سياسياً وضعياً وليس خياراً موضوعياً.

بمعنى أدق ينبغي أن نجعل من بناء الدولة المدنية الحديثة خياراً سياسياً واعياً يبدأ من فوق وليس من تحت، واضعين في اعتبارنا أن تجارب الفرض من أعلى كثيراً ما واجهت الفشل.

ان الدولة لا تنجح في الاستقرار والاكتمال الا بقدر ما تنجح في تحقيق شرعيتها السياسية التي تؤهلها لتحقيق مفهومها او برنامجها.

ان عملية بناء الدولة والتي قد تطول لعقود تتطلب تحقيق الاتي:-

١-تثبيت الاستقرار الامني وايقاف اعمال العنف بكافه اشكاله ومستوياته والذي يحول دون امكانية استقرار مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

٢-تذويب الولاءات والانتماءات القبلية والطائفية في ولاء اوسع للمجتمع العراقي الموحد.

٣-تنمية مقومات المجتمع المدني ومؤسسات الحكومة بما يعزز نواة الدولة ذات الديمومة والاستقرار السياسي.

٤-التفاعل والتواصل والتكامل بين مختلف الاطياف السياسية العراقية ومحاولة الالتقاء على الثوابت الوطنية بما يعزز التقارب بين هذه الاطياف السياسية.

الهوامش:

١- أبو فهر السلفي، الدولة المدنية مفاهيم وأحكام، دار عالم النوادر المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص٢٣.
٢- جابر عصفور، التباس حول مفهوم الدولة المدنية، جريدة الأهرام، الأربعاء، ٤ذو الحجة ١٤٣٤هـ/١٩ أكتوبر٢٠١٣، السنة ١٣٨، العدد ٤٦٣٢٨.
٣- شمخي جبر، دولة المواطنة . دولة مدنية والقانون، مجلة المواطنة والتعايش، السنة الأولى، العدد الخامس، مركز وطن للدراسات، بغداد، ك١، ٢٠٠٧، ص٢٨-٢٩.
٤- الحسين اعبوشي، دليل إلى الدولة المدنية، الحركة الشبابية لمنتدى بدائل المغرب، الرباط، بلا تاريخ، ص١٣.
٥- منذر الشاوي، فلسفة الدولة، بغداد، شارع المتنبي، ط٢، ١٩٦٥، ص١١٩.
٦- احمد بوعشرين الأنصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي، دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، سلسلة دراسات، الدوحة، أبريل ٢٠١٤، ص٢١.
٧- للاطلاع على نظريات بناء الأمة، أنظر أياد العنبر، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، مجلة الكوفة، السنه الثانية، العدد الرابع، خريف٢٠١٣، ص٢٠١-٢٠٢.
٨- دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.
٩- أياد العنبر، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.
- المفارقة أن هذه الدولة انهارت على يد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م.
١٠- غاريت ستانسفيلد، العراق : الشعب والتاريخ والسياسة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص٣٤-٣٥.
١١- حول ذلك انظر- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ط٦، دار الكتب، بيروت، ١٩٨٣، ص١٢.
١٢ - عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، بيروت، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب، العراق، ٢٠١١، ص١٠٩.
١٣- إياد العنبر، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.
١٤- نفس المصدر، ص٢٠١.
١٥- عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧.
١٦- اياد العنبر، اشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية، مصدر سبق ذكرة، ص٢٠٤.
١٧- مهدي الشرع، المكونات السياسية للطائفية في العراق : في "المسألة الطائفية والأثنية العراق نموذجا "، مجلة شؤون مشرقية، العدد(١)، مركز المشرق العربي ، بيروت، ٢٠٠٨، ص٩٥.
١٨- عبد الجبار احمد، آليات منع الحرب الأهلية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد(٣٤)، السنه٢٠٠٧، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص٨.
١٩ حيدر سعيد، الديناميات الاجتماعية في العراق: ثراء التعددية وشقاؤها في إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة، لبنان والعراق، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٧، ص٧٨.

٢٠- اسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق مشاهد الاستمرار التغيير، مجلة المستقبل العراقي، العدد الثاني، بغداد، ٢٠٠٦، ص٥١.
٢١- علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية، صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(٣٣٧)، اذار، ٢٠٠٧، ص٨٥.
٢٢- خالد عليوي العرداوي، الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، مجلة القانون والسياسية، عدد خاص، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١١، ص٢٣٤- ٢٣٥.
٢٣- فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، تقييم استراتيجي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٨.
٢٤- علي عباس مراد، حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد الرابع، السنة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الأول/ديسمبر٢٠١٢، ص٢٠٨.
٢٥- معتز إسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، بغداد، دار الكتب العلمية،٢٠١٥، ص٢٤٩.
٢٦- وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الامة(دراسة حالة العراق)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص٤٢٦.
٢٧- ياسين سعد محمد البكري، إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(٧٢)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص٥٩.
٢٨ - أمحمد المالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٣٣٤، ك١، ٢٠٠٦، ص٥٠.
٢٩- آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسن زينة، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص١١.
٣٠- نفس المصدر، ص١٧.
٣١- كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥، ص٢١٨.
و أنظر رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية : دراسة في السلوك السياسي العراقي مجلة(زانكوي سليمانية)، العدد(٣٠)، جامعة السليمانية، قسم الدراسات الإنسانية، ت١، ٢٠١٠، ص١٣٠.
٣٢- غفران يونس هادي، تجربة الديمقراطية التوافقية في ايرلندا الشمالية، أوراق أوربية، العدد(١٨٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ك١، ٢٠٠٩، ص١٧.
٣٣- مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق (بحث في الديمقراطية التوافقية وإشكالياتها)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١١، ص٢٩.
٣٤- أياد العنبر، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.
٣٥- أياد العنبر واسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق، دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، النجف الاشرف، جامعة الكوفة، كلية العلوم السياسية، مجلة الكوفة، العدد الاول، السنة ٢٠١٤، ص١٧.
٣٦- معتز إسماعيل الصبيحي، مصدر سابق، ص٦٩.
٣٧- عامر فاخوري، الاحزاب السياسية، ودورها في الحياة الديمقراطية، مجلة دراسات قانونية وسياسية، فرنسا، العدد التجريبي، اذار، ٢٠٠٤، ص٨٩.
٣٨- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره.
٣٩- حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار احمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق(القيود والفرص)، مجلة دراسات عراقية، مركز الخليج للأبحاث، العدد(٣)، السنة ٢٠٠٥، ص٣١.
٤٠- فراس البياتي، مصدر سبق ذكرة، ص١٢٤.
٤١- سعد سلوم، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، مجلة جدل، بدون دار النشر، ٢٠٠٦، ص٢٠.
٤٢- حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار احمد عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.
٤٣- احمد غالب، تحديات الديمقراطية في عراق اليوم، المجلة العراقية للعلوم السياسية، بغداد، العدد الاول، السنة الثانية، اذار، ٢٠٠٨، ص٣١.
٤٤- سيناء علي محمود، التعددية الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعه النهرين، سنه٢٠١١، ص١٨٩.
٤٥- أماني هاشم لطيف، الأحزاب السياسية والانتماءات التقليدية، دراسة حالة العراق ولبنان، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، السنة٢٠١٥، ص١١٥.